

اجتماع المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال -الدورة التاسعة عشرة-

بلاغ صحفي

انعقد يوم الأربعاء 17 أبريل 2019 على الساعة العاشرة صباحا بمقر ولاية جهة بني ملال-خنيفرة المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال في دورته التاسعة عشرة، وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عبد اللطيف النحلي الكاتب العام لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بحضور كل من السيد والي جهة بني ملال-خنيفرة و عامل إقليم بني ملال، والسيد عامل إقليم الفقيه بن صالح، والسيد عامل إقليم أزيلال، والسيد عامل إقليم خريبكة وكذا السيد ممثل الجهة، والسادة رؤساء المجالس الإقليمية والجماعات الترابية ورؤساء الغرف المهنية وممثلو الوزارات أعضاء المجلس الإداري وهيئات أخرى، كما حضره أيضا ممثلو منابر الإعلام بالجهة.

وفي مستهل كلمته الافتتاحية، رحب السيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال بأعضاء المجلس الإداري وكافة الفرقاء والفاعلين، مذكرا بأن هذه الدورة تنعقد في إطار تطوير آليات الحكامة الجيدة المعتمدة لتدبير المرفق العام والارتقاء بأدواره في خدمة الصالح العام، مما يشكل مناسبة لتقييم عمل هذه المؤسسة وتوجيه أعمالها في اتجاه مواكبة شروط التنمية المندمجة والاستجابة الفعالة للانتظارات المواطنين والمواطنات.

وينعقد هذا المجلس ضمن مناخ يتسم باستمرارية مواصلة تنفيذ الأوراش الكبرى الاستراتيجية عبر مختلف ربوع المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بحيث يحظى ميدان التعمير بمكانة استراتيجية ضمن أولويات السياسات العمومية على اعتبار ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمجالات الترابية، وأيضا بالنظر إلى قدرته على الإسهام في عقلنة وتوجيه التدخلات العمومية ومواكبة الدينامية الاستثمارية وتقليص الفوارق المجالية. وهو الأمر الذي يجعل من الوكالات الحضرية أداة للمواكبة بفضل ما راكمته هذه المؤسسات من تجارب وخبرات في مجال التأهيل المجالي.

كما أكد السيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال، على أهمية ورش الجهوية المتقدمة وما صاحبها من إجراءات لتعزيز اللامركزية واللامركزية ببلادنا بحيث تمت المصادقة على الميثاق الوطني للامركزية الإداري الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من هذه السنة. الأمر الذي يستدعي انخراط وتعبئة كل الطاقات والنخب المحلية بغاية وضع وتنفيذ مشروع نهضوي

متوازن ومستدام، يركز بالأساس على دعم الاستثمار المنتج، وعلى تجاوز معضلة السكن غير اللائق، وإنعاش الحركة الاقتصادية وتأهيل المراكز الحضرية والقروية.

و في معرض تدخله، أكد السيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال على أهمية تحسين ظروف العيش وضمان الكرامة للسكان باعتبارها شرطا للتنمية، يولها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله أهمية قصوى من خلال خطبه السامية ومختلف الأوراش التي يشرف عليها، كما أن الوزارة اتخذت تدابير لتأطير التعمير والإسكان بالعالم القروي، كتعميم تغطية المجالات القروية بوثائق التعمير، وكذا وضع برنامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية في العالم القروي انسجاما مع الخصوصيات المحلية، إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات التي تروم تبسيط مساطر الترخيص بالعالم القروي.

وفي هذا الصدد نظم بتاريخ 27 فبراير 2019 يوما تواصليا حول البناء والإسكان بالعالم القروي بهدف تسليط الضوء على مساهمة الوزارة بمختلف مكوناتها المركزية والمحلية في ميدان التخطيط العمراني والاستراتيجي وكذا الجانب العملي الذي يجسده ميدان السكن القروي. بحيث لابد من الإشارة إلى أن واقع مجالاتنا القروية يسائلنا اليوم عن المقاربات الفضلى للتنمية المجالية والأهداف المتوخاة منها.

كما ذكر السيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال، بأهمية الأوراش القانونية التي تسهر عليها الوزارة خاصة النصوص التطبيقية للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، من خلال المصادقة من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 27 دجنبر 2018 على مشروع المرسوم رقم 2.18.475 بتحديد كفاءات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم وهو نص يروم تعزيز منظومة الرخص المعمول بها في مجال التعمير من خلال التنصيص على رخص جديدة.

وفيما يتعلق بمشروع المرسوم بتحديد كفاءات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، والذي تم إعداده وفق مقاربة تشاورية مع الفرقاء المعنيين، وبعد التوقيع عليه بالعطف من طرف السلطات الحكومية المعنية، فمن المرتقب إحالته على الأمانة العامة للحكومة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وذلك بالموافقة مع مشروع مرسوم بتحديد المقصود بالإدارة المكلفة بإعداد نموذج دفتر الورش، بالإضافة إلى مشروع قرار مشترك يتعلق بتحديد نموذج دفتر الورش.

هذا، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه إلى جانب النصوص التطبيقية للقانون رقم 66.12 السالف الذكر، فقد تمت المصادقة من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 27 دجنبر 2018 على نص قانوني في غاية الأهمية ويتعلق الأمر بمشروع المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص

التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

وقد أدخل مشروع المرسوم المذكور تعديلات هامة على ضابط البناء العام الجاري به العمل، تتمثل في العمل على تقوية أدوار المهنيين، ومراجعة بعض الإجراءات المعتمدة التي أبانت عن محدوديتها بغرض تبسيط المساطر واحترام الأجال، وكذا مراجعة قائمتي المشاريع المدمجة بمسطرتي المشاريع الكبرى والصغرى إلى غير ذلك من المستجدات.

كما أن الوكالة الحضرية لبني ملال تمكنت على مدى أكثر من عقدين من الزمن على إحداثها، من مراكمة تجربة مهمة في تهيئة وتسيير مجالها الترابي، حيث أضحت تشكل إحدى الركائز الأساسية، إلى جانب باقي الفرقاء، في الهندسة والخبرة الترابية بغية النهوض باستثمار المؤهلات المجالية وتجاوز المعوقات من أجل تنمية مندمجة ومستدامة.

و في الأخير، طلب السيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال من كافة أعضاء المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال، من سلطات محلية و جماعات ترابية و كل الفاعلين المحليين و الجهويين، بذل مزيد من الدعم لهذه المؤسسة التي تعتبر منهم و إليهم، حتى تتمكن من الاستمرار في أداء مهامها على أحسن وجه، ارتكازا على ما راكمته من خبرة إيجابية منذ إحداثها، وخاصة في المراحل القادمة نظرا لمستجدات مجالها الترابي.

كما نوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلها مختلف الموارد البشرية لهذه المؤسسة المواطنة من أطر ومستخدمين، راجيا منها المزيد من المثابرة والاستمرار في العطاء الفعال والإيجابي خدمة للصالح العام.

و بعد المصادقة على محضر الدورة الثامنة عشرة للمجلس الإداري للسنة المالية 2018، تم الاستماع إلى عرض السيد محمد أوباحا مدير الوكالة الحضرية لبني ملال، والذي قدم من خلاله للتقريين الأدبي والمالي عن سنة 2018 وبرنامج العمل برسم سنة 2019، مبرزا خلال مداخلته أهم مؤشرات حصيلة الوكالة الحضرية في مجال تدخلها، حيث تم، فيما يخص التخطيط المجالي:

○ تتبع وإعداد 67 وثيقة للتعمير، حيث بلغت نسبة التغطية بوثائق التعمير 98%

بالنفوذ الترابي للوكالة الحضرية:

• المصادقة على 16 وثيقة؛

• إحالة 04 وثائق على المصادقة؛

• 47 وثيقة بمراحل مختلفة من الإعداد.

○ إعداد وتبويب ثمانية وعشرون (28) دراسة تتعلق بإعادة هيكلة السكن الناقص

التجهيز، موزعة كالتالي:

- المصادقة على 7 تصاميم ؛
- إحالة إحدى عشرة تصميما على المصادقة النهائية ؛
- إحالة 4 تصاميم على المشاورات مع الفرقاء؛
- مواصلة إنجاز 6 تصاميم.

و في مجال التدبير الحضري أبرز السيد المدير الجهود المبذولة، من خلال تبني مقاربة المرونة و الفعالية في دراسة الملفات، حيث تمت دراسة ما مجموعه 6801 ملفا منها 5124 ملفا على مستوى الوسط الحضري أي بنسبة 75%، مقابل 1677 ملفا على مستوى الوسط القروي أي بنسبة 25%. وقد حظي منها 6377 ملفا بالموافقة، أي بنسبة 94% على مستوى أقاليم بني ملال وأزيلال والفيقيه بن صالح وخريبكة. في حين بلغت القيمة الاستثمارية لجميع المشاريع التي تمت دراستها خلال سنة 2018 ما يفوق 2791 مليون درهم، مضيفا أن هذا من شأنه خلق فرص شغل محتملة تقدر بحوالي 2872 منصب شغل.

وبخصوص التقرير المالي، فقد تم عرض حصيلة تنفيذ ميزانية 2018 ومشروع الميزانية المرتقبة لسنة 2019، إضافة إلى برنامج العمل لسنوات 2019 و2020 و2021 الذي تعزم من خلاله الوكالة الحضرية لبني ملال مضاعفة جهودها لتعميم التغطية بوثائق التعمير وتعميق التواصل مع الجماعات الترابية من أجل تكثيف عملية إنجاز تصاميم إعادة الهيكلة وتحسين جودتها، وإنجاز دراسات عامة وخاصة حسب الحاجة.

تلا ذلك، عرض مدققة الحسابات للوكالة الحضرية لبني ملال برسم سنة 2018، ليتم بعده فتح باب المناقشة العامة من خلال تدخلات بعض أعضاء المجلس حول مختلف قضايا التعمير بتراب نفوذ الوكالة الحضرية لبني ملال.

كما تم تقديم عدد من مشاريع التوصيات، وتوقيع مجموعة من اتفاقيات الشراكة. و ختاماً و بعد الكلمة الختامية للسيد رئيس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لبني ملال، تمت تلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
